

مقياس : الفكر العلماني في عصر النهضة

المحاضرة 6:

علي عبدالرازق وجهوده الفكرية

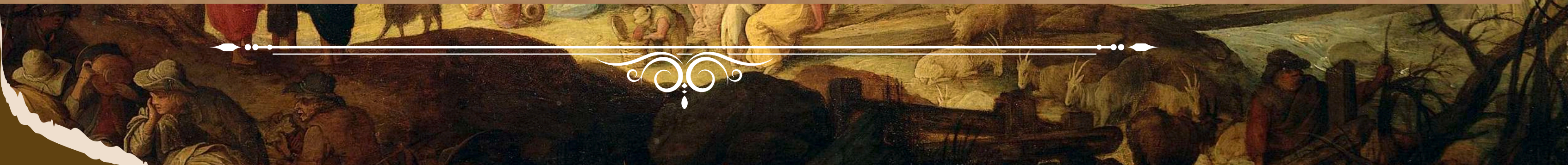
من إعداد الدكتور شيخ محمد



سيرته

بعد اصدار كتابه "الإسلام وأصول الحكم"، تم فصله من وظيفته تنفيذاً للحكم التأديبي الذي أصدرته "هيئة كبار العلماء"، والذي أخرجته من جماعة العلماء ، وبعد أن تولى أخوه الشيخ مصطفى عبد الرازق باشا مشيخة الأزهر، أعاده إلى جماعة العلماء، انضم لوزارة الأوقاف، كما شغل عضوية مجلس النواب، ومجلس الشيوخ. وعين عضواً بمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، توفي في 23 سبتمبر 1966م.

ولد الشيخ علي عبد الرازق في عام بمحافظة المنيا 1888، التحق بالأزهر و حصل على درجة العالمية، تلقى العلوم على يد نخبة من خيرة المشائخ أمثال الشيخ أحمد أبو خطوة والشيخ أبو عليان، في الأزهر حصل على شهادة العالمية، وسجل بجامعة أكسفورد ودرس السياسة والاقتصاد بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى عاد إلى مصر، وفي سنة 1915م عين قاضياً شرعياً ،



مؤلفاته

- الإسلام وأصول الحكم
- الأجماع في الشريعة الإسلامية
- أمالي علي عبد الرزاق
- من آثار مصطفى عبد الرزاق



منهجه الفكري

اعتمد علي عبد الرازق منهجًا عقلائيًا تاريخيًا نقديًا، مستلهمًا من مدرسة محمد عبده الإصلاحية، لكنه طوره باتجاه أكثر جرأة. يرفض المنهج التقليدي الأزهري ويحل محله التحليل النصي المباشر للقرآن والسنة مع مقارنة تاريخية. يميز بين "الدين" (الروحي والعقائدي) و"السياسة" (الدينية القابلة للتطور)، مستخدمًا العقل كأداة أولى لفهم النصوص.

فيرى أن الإسلام يدعو إلى الاجتهاد المستمر، وأن التاريخ الإسلامي (خاصة ما بعد الخلافة الراشدة) شهد تحولًا من "البلاغ النبوي" إلى "السلطة السياسية" بالقوة لا بالدين. هذا المنهج سلفي في جوهره (يعود إلى النصوص الأولى) لكنه حدائي في تطبيقه، إذ يفتح باب النقد للتراث دون إنكار أصالة الإسلام.

2. التصور العلماني في فكره

يُعد التصور العلماني عند علي عبد الرازق علمانية إسلامية أصيلة، أو ما يُسمى أحيانًا «العلمانية من داخل الإسلام»، وهي تختلف جذريًا عن العلمانية الغربية الملحدة أو المناهضة للدين. لا ينكر عبد الرازق الإسلام كدين، بل يُنقيه من «التسييس» الذي فرضه عليه التاريخ، ويُحرره من «القداسة المصطنعة» التي ألصقتها به السلطات السياسية عبر القرون، يقوِّم فكره على فصل حاسم بين مجالين: الدين (الرسالة الروحية والأخلاقية والعقائدية).
- الدولة (النظام السياسي الدنيوي القابل للتغيير والتطور بالعقل البشري)

أسس الفكر العلماني عند عبد الرازق

Farese Mohamed

أ- أساس التصور: النبوة بلاغ لا ملك

يميز عبد الرازق بين النبوة والملك، يرى أن مهمة النبي ﷺ كانت " البلاغ المجرد" - أي إبلاغ الرسالة الدينية والأخلاقية للبشرية - وليست إقامة دولة أو حكومة أو ملك. يستند إلى النصوص القرآنية والسنية التي لا تذكر صراحة أي نظام حكم محدد، ولا تفرض شكلاً سياسياً بعينه. يقول في كتابه: " الإسلام دين بلاغ وهداية، لا نظام حكم".

ب- الخلافة: اختراع سياسي لا ديني

يفكك عبد الرازق فكرة "الخلافة" تمامًا، يثبت أنها ليست من أصول الدين، ولا يوجد في القرآن أو السنة نص يوجبها أو يحدد شروطها أو يقدسها، الخلافة - في رأيه - نشأت كرد فعل تاريخي بعد وفاة النبي ﷺ، قامت على القوة والمصلحة السياسية لا على الوحي، يصفها بأنها " نكبة على الإسلام والمسلمين" لأنها حولت الدين إلى أداة للاستبداد، جعلت الحكام يستغلون " قداسة الخلافة" لتبرير الظلم.

ج. التمييز الأنطولوجي والفلسفي

يميز عبد الرازق أنطولوجي (وجودي) بين: المقدس (الوحي، العقيدة، الروحانيات) → ثابت وإلهي.
• الدنيوي (السياسة، الحكم، المجتمع) → متغير وبشري.

هذا التمييز يُحرر العقل الإسلامي من «الجمود التقليدي» ويفتح باب الاجتهاد في المجال السياسي. الدين لا يمنع التقدم، بل يشجعه! أما «تسييس الدين» فهو الذي يعيق الحرية. يرى أن الإسلام - كدين عالمي - لا يتعارض مع الحداثة، بل يتوافق معها إذا فصلنا بين «الأمة الدينية» (الجماعة المؤمنة) و«الأمة السياسية» (الدولة المدنية).

د- أبعاده السياسية والتاريخية

صدر الكتاب في سياق حساس: إلغاء الخلافة العثمانية (1924) وصراع الملوك العرب (خاصة الملك فؤاد) على لقب الخليفة، كان عبد الرازق - عضو حزب الأحرار الدستوريين الليبرالي - يرد على محاولات "تسييس الدين" لأغراض سلطوية، يرفض أن يُستخدم الإسلام لتبرير الملكية أو الاستبداد، ويدعو إلى "عقد اجتماعي بشري" خالٍ من الادعاءات القدسية.

في الختام، فتصور عبد الرازق العلماني حسب رأيه ليس "خروجًا عن الإسلام" كما اتهمه خصومه، بل دفاعًا عن نقاء الإسلام نفسه: دين يخاطب القلوب والعقول، لا يُحكم بالسيوف أو الدساتير المقدسة، يفتح الباب لدولة مدنية تحترم الدين دون أن تُسيسه، وتُمكن المسلمين من التقدم بالعقل والتجربة البشرية، هذا التصور يظل حتى اليوم أحد أهم المداخل الفلسفية لمناقشة "الإسلام والسياسة" في الفكر العربي المعاصر.



3. قراءة في كتب علي عبد الرازق

تشكل أعمال علي عبد الرازق الرئيسية وحدة فكرية متماسكة: الإسلام وأصول الحكم (1925) كعمل تأسيسي ثوري، الإجماع في الشريعة الإسلامية (1947) كعمل أصولي متخصص يُكمل المنهج الإصلاحية، ومن آثار مصطفى عبد الرازق (1957)، جمع وتحرير كجهد تحريري يربط بين التراث العائلي والتجديد الفلسفي، هذه الكتب لا تُقرأ كأعمال منفصلة، بل كمشروع فلسفي واحد يهدف إلى تحرير الفكر الإسلامي من "التسييس" والجمود، مع التركيز على العقل والتاريخ والاجتهاد، سنقرأ كل كتاب بشكل معمق، مع التركيز على هيكله، أفكاره الرئيسية، أبعاده الفلسفية، وأهم الاقتباسات والسياقات.



أ- كتاب الإسلام وأصول الحكم (1925 م)

أ القسم الأول: الخلافة والإسلام - يفكك مفهوم الخلافة: يميز بين معنيين (ديني مطلق وسياسي تاريخي). ويرفض القدسية الممنوحة لها كـ " ظل الله في الأرض " ، يثبت أن القرآن والسنة لا يحتويان على نص صريح يوجب الخلافة أو يحدد شكلها.

القسم الثاني: الحكومة في الإسلام - يناقش طبيعة الحكم النبوي: النبي ﷺ كان " رسول بلاغ " لا " ملكاً " أو " رئيس دولة " ، الدولة النبوية كانت بسيطة ، مبنية على الإيمان لا على مؤسسات سياسية ثابتة ، وحروب الردة في رايه سياسية (توحيد الجزيرة) لا دينية بحته

القسم الثالث: الخلافة والحكم - يخلص إلى أن الخلافة " اختراع سياسي " قام على القوة " والمصلحة ، لا على الوحي ، وأنها " نكبة على الإسلام والمسلمين " لأنها حولت الدين إلى أداة استبداد

فالكتاب تفكيك أسطوري للتراث السياسي: يحرر العقل من " القداسة المصطنعة " ويفتح الباب لـ " دولة مدنية " مبنية على العقل والشورى الحديثة ، صدر في سياق إلغاء الخلافة العثمانية (1924) وصراع الملوك على اللقب ، مما جعله " ثورة فكرية ضد تسييس الدين .

ب- كتاب الإجماع في الشريعة الإسلامية (1947م)

- يحلل تعريف الإجماع، شروطه (الإجماع الكلي أم الجزئي؟)، حجيته، وحدوده.
- يميز بين الإجماع المبني على نص شرعي والإجماع المبني على الرأي/الاجتهاد.
- يحذر من سوء استخدامه كأداة لإغلاق باب الاجتهاد أو تبرير الاستبداد السياسي.

الأفكار الجوهرية:

- **الإجماع ليس مطلقًا:** يجب أن يكون مبنياً على دليل نصي أو عقلي، وقابلًا للنقد والتجديد. يرفض تحويله إلى «حاجز» يمنع التطور.

- **ارتباطه بالشورى وسيادة الأمة:** يربط الإجماع بنظام الحكم النيابي الحديث، معتبراً إياه تعبيراً عن إرادة الأمة لا عن قداسة جامدة.

- **الإصلاح الأصولي:** يحرر أصول الفقه من «الجمود التقليدي»، ويفتح باب الاجتهاد في المجالات السياسية والاجتماعية.

هذا الكتاب أقل شهرة لكنه أعمق في الجانب الأصولي. يعكس استمرارية مشروع: بعد "الإسلام وأصول الحكم" الذي فتح النقاش السياسي، يأتي هذا ليؤسس قواعد اجتهادية جديدة تمنع عودة "التسييس" باسم الإجماع.

ج. كتاب من آثار مصطفى عبد الرازق (1957م)

محتويات الكتاب

- مذكرات مسافر ومذكرات مقيم: سيرة ذاتية تعكس رحلة مصطفى الفكرية (دراسة الفلسفة في أوروبا، الإصلاح داخل الأزهر).
- مقالات في الأدب، الإصلاح الديني، والفلسفة الإسلامية.
- يجمع بين «السفر» (التجديد بالحدثة) و«المقيم» (الأصالة الإسلامية).

الأبعاد الكتاب:

- **يعكس الرؤية العائلية المشتركة:** التجديد الديني بالعقلانية الحديثة والفلسفة (تأثر بمحمد عبده). علي يحرره ليحفظ التراث ويربطه بمشروعه الإصلاحي.
- **التواصل بين الجيلين:** يؤكد أن التجديد ليس فرديًا بل عائليًا وجماعيًا، وأن الفكر الإسلامي يحتاج إلى «مذكرات» توثق الصراع مع الجمود.
- هذا الكتاب جسر فلسفي بين الإصلاح الديني والأدبي، ويظهر علي كـ "حارس تراث" يجعل فكر أخيه جزءًا من مشروعه في تحرير العقل الإسلامي.

أهم الانتقادات الموجهة إليه

أ1- الانتقادات الدينية والأزهرية

تصدي للكتاب عدد من كبار العلماء بكتب نقدية مباشرة، معتبرين أفكاره خروجًا عن الثوابت الإسلامية:

• **نقد محمد الخضر حسين**: اتهم عبد الرازق بـ"المغالطات التي تنكرها الشريعة والتاريخ"، رفض إنكار

نظرية الخلافة، مؤكدًا أنها "من دعائم النظام السياسي الإسلامي الذي أرساه الرسول ﷺ"، دافع عن أن الإسلام جاء "دينًا ودولة" لا "دينًا بلا دولة"، وساق أدلة من القرآن والسنة والتاريخ ليثبت أن النبي ﷺ مارس السلطة السياسية فعليًا، رأى في الطرح "تجريدًا للإسلام من جوهره السياسي".

∅ **نقد رشيد رضا** في مجلة المنار: هاجم الكتاب بعنف، وصفه بـ"البدعة" التي ظهرت في وقت يسعى فيه المسلمون لإحياء الخلافة، اعتبره "جزءًا من حرب سياسية علمية شنّها خصوم الإسلام"، وأخطر من "الحروب الصليبية"، طالب بمحاكمة دينية لعبد الرازق لإنكاره وجوب الخلافة كأصل من أصول الدين.

∅ **نقد محمد بخيت المطيعي**: **مفتي الديار المصرية**، في حقيقة الإسلام وأصول الحكم: وصف الأفكار بـ"القضايا السالبة والإنكار المدّخ" لما أجمع عليه المسلمون، اتهم المؤلف بالكذب والإلحاد والكفر، ودافع عن الخلافة بأنها "أكمل أنواع الحكومات".

∅ **نقد محمد الطاهر بن عاشور**: رأى في فكر عبد الرازق شبهًا بـ"الخوارج"، وأكد أن الأدلة الشرعية لا تنحصر في الكتاب والسنة بل تشمل الإجماع.

أهم الانتقادات الموجهة إليه

أ2- الانتقادات السياسية

- اتهامه بأنه " عميل بريطاني " أو أداة للمستعمر لتفتيت الوحدة الإسلامية، خاصة في سياق إلغاء الخلافة العثمانية (1924) وصراع الملك فؤاد على لقب الخليفة.
- اعتباره جزءًا من " حرب الغرب على الإسلام " لإحلال العلمانية.
- بعض الاتهامات وصلت إلى " الكفر والشيوعية " أو " الإلحاد " لدعوته إلى " دولة مدنية " خالية من القداسة الدينية.

ب3- الانتقادات المنهجية والفلسفية

- **نقص الدقة التاريخية:** تجاهل نصوِّصًا واضحة عن السلطة النبوية، وخلط بين «وجود الخلافة» و«طريقة اختيار الخليفة».
- **تقليد الغرب:** اعتباره «تقليدًا أعمى» للعلمانية الغربية دون أصالة إسلامية.
- **تجاهل الجانب الاجتماعي:** مرّ مرور الكرام على «العقد الاجتماعي» الذي أكدّه محمد عبده، وأهمل الشورى كأساس سياسي إسلامي.
- **الجمود في الاجتهاد:** رفض بعض النقاد فكرة أن الإسلام «لا يفرض نظام حكم محدد»، معتبرين ذلك إغلاقًا لأبواب الاجتهاد السياسي.

الخاتمة

يُمثل علي عبد الرازق (1888-1966) واحدًا من أبرز المفكرين الذين جسّدوا "التوتر الخلاق" بين الأصالة الإسلامية والحداثة في العصر الحديث، لم يكن مجرد "مفكر علماني" أو "مصلح أزهري"، بل كان فيلسوفًا إسلاميًا سعى إلى إعادة بناء الوعي الإسلامي من خلال تحرير الدين من أغلال "السياسة المقدسة" التي فرضها التاريخ عليه، من خلال منهجه العقلاني النقدي، وتصوره العلماني الإسلامي الأصيل، وقراءته الجريئة للنصوص والتاريخ في كتبه الثلاثة الرئيسية، ومواجهته لانتقادات عنيفة لم تُثنه عن مشروعه، رسم عبد الرازق طريقًا ثالثًا بين الجمود التقليدي والتغريب الكامل. حاول عبد الرازق أن يُفكك "الأسطورة السياسية" للخلافة، وأن يُثبت أن الإسلام دين بلاغ وهداية وليس "نظام حكم جاهزًا" لم يكن هذا التفكيك تقليدًا من شأن الدين، بل تنقية له من الاستغلال السياسي الذي مارسته السلطات عبر القرون، بتمييزه الأنطولوجي بين المقدس (الوحي والروح) والديني (السياسة والحكم)، فتح بابًا واسعًا للاجتهاد العقلي في بناء الدولة المدنية الحديثة، معتمدًا على أرقى ما أنتجته التجربة البشرية من ديمقراطية وشورى وسيادة للأمة.

سَكْرًا جَزِيلًا

